Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 2| Page 260 – 294 | 2025 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (جامعة صنعاء أنموذجا)

The reality of the performance of Yemeni public universities in light of the requirements of the knowledge economy from the point of view of faculty members (Sana'a University as a model)

إسماعيل إسماعيل علي الفسيل
باحث – قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة صنعاء - اليمن

طاهر محمد الأهدل
باحث – قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة صنعاء - اليمن

Esmaeil Esmaeil Ali Al-Fusayal
Researcher - Department of Fundamentals of Education
Sana'a University -Yemen - Sana'a University - Yemen

Taher Muhammad Al-Ahdal
Researcher - Department of Fundamentals of Education
Sana'a University -Yemen - Sana'a University - Yemen

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال الوقوف على درجة توافر المتطلبات بمجالات: (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات)، وتشخيص هذا الواقع من خلال الإجابة عن أسئلة البحث الفرعية المضمنة في الاستبانة، التي هي أداة البحث المقدمة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء عينة البحث، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة البحث من (180) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات اللازمة لأغراض البحث، وتضمنت (39) فقرة موزعة على أربعة مجالات يجاب عليها وفق التدرج الخماسي، وتم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل الثبات الفاكرونباخ، ومعامل الارتباط بيرسون، واختبارات شيفيه، وتحليل التباين الأحادي، وتوصل البحث إلى أن توافر المتطلبات في واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بمجالات (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات) إجمالاً ضعيفة، حيث حصلت على متوسط إجمالي(2.12) بنسبة(42.40%)، و تم تقديم عدد من التوصيات أبرزها: تفعيل مجالات اقتصاد المعرفة بالجامعات اليمنية الحكومية في مجالات (البحث العلمي، والمشاركة المجتمعية، والدورات التدريبية، وتقديم الاستشارات).

الكلمات المفتاحية: الأداء، أعضاء هيئة التدريس، اقتصاد المعرفة.

Abstract:

The aim of the research is to identify the reality of the performance of Yemeni public universities in light of the requirements of the knowledge economy، by identifying the degree of availability of requirements in the fields of scientific research، community partnership، training courses، providing consultations and diagnosing this reality by answering the sub-research questions included in the questionnaire، which is the research tool provided to faculty members at Sana'a University، the research sample. The descriptive survey method was used، and the research sample consisted of (180) faculty members at Sana'a University. The questionnaire was used to collect the necessary data for research purposes، and it included (39) paragraphs distributed over four areas to be answered according to the five-point scale. Arithmetic averages، standard deviations، Cronbach's coefficient of reliability، Pearson's correlation coefficient، Scheffe tests، and one-way analysis of variance were used. The research concluded that the availability of requirements in the reality of the performance of Yemeni public universities from the point of view of faculty members at Sana'a University in light of the requirements of the knowledge economy in the fields of scientific research، community partnership، training courses، and providing consultations is generally weak، as it obtained an overall average of (2.12) with a percentage of (42.40%)، and a number of recommendations were presented، the most prominent of which were: activating the fields of the knowledge economy in Yemeni public universities in the fields of scientific research، community participation،training courses،and providing consultations.

Keywords: performance، faculty، knowledge economy.

أولاً: الإطار المنهجي للبحث:

المقدمة:

تواجه مؤسسات التعليم العالي عددا من التحديات، تتمثل في النمو السريع في مجالات المعرفة، والتطور الكبير في نظم الاتصالات ووسائلها، والثورة المعلوماتية والتكنولوجية السريعة، والتغير في طبيعة المهن بسوق العمل بسبب الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، والاهتمام المتزايد بقيمة المعرفة الاقتصادية.

يعتبر التعليم الجامعي وسيلة لتقدم المجتمع ورقيه وتطوره، فالجامعات مؤسسات علمية، تساهم في تأهيل الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في المراكز القيادية في مختلف المجالات الموجودة في المجتمع، وتساعدهم على إعداد البحوث النظرية والتطبيقية التي تتطلبها عملية التقدم العلمي والتكنولوجي.

وبما أن عضو هيئة التدريس هو الأداة الفاعلة والأهم والعنصر الرئيس، حيث يرتبط نجاح الجامعات على مدى كفاءته وجودة أدائه، وحتى يسهم بدوره كان لابد أن تتوفر لديه الإمكانات الكافية والتي تساعده في تحقيق الأهداف المنشودة للجامعات.

ولذا فمن الضروري أن يخضع عضو هيئة التدريس للتقويم الموضوعي والعلمي، ليتواكب والدور الكبير والمتجدد المنوط به.

وتعاني الجامعات اليمنية الحكومية من مشاكل حقيقية في العديد من برامجها، منها استخدام الطرق والأساليب التقليدية في التدريس التي تعتمد على التلقين والتلقي، وهي لا تتفق مع ما يتطلبه التدريس في القرن الواحد والعشرين، ولا تكسب الطلاب المعارف والمهارات التي يحتاجونها للتحول إلى الاقتصاد المعرفي الحديث (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2006-2010، 82).

وقد تراجع وضع اليمن ضمن مؤشر اقتصاد المعرفة، حيث بينت دراسة منهجية البنك الدولي KAM (2012) لقياس مؤشرات المعرفة والاقتصاد المعرفي بالدول التي كانت بياناتها مكتملة في فترة الدراسة إلى ترتيب الدول العربية ضمن (212) دولة في العالم، حيث جاءت اليمن في ذيل الترتيب وذلك (212)، (عبدالقادر،2020، 230).

وأظهرت دراسة العزيزي، والحدابي (2018، 121-122) أن واقع اقتصاد المعرفة بجامعة صنعاء جاء منخفضاً في كل المجالات مقارنة بجامعة العلوم والتكنولوجيا الأهلية، واقترحت الدراسة وضع تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية في ضوء اقتصاد المعرفة.

وفي السياق نفسه أظهرت دراسة الحمزي (2010، 232) أن واقع البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في ضوء توجهات اليمن نحو اقتصاد المعرفة كانت بدرجة (ضعيفة) ودون المستوى المنشود، الأمر الذي يتطلب الانتقال بهذا الواقع الضعيف إلى واقع أفضل منه، يساهم في تأسيس اقتصاد المعرفة في البحث.

وهذا ما أكده التقرير السنوي الصادر عن جامعة صنعاء المقدم لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للعام الجامعي (2018 – 2019، 108).

كما أشارت دراسة العروسي (2012، 151-152) أن إنتاج المعرفة في الجامعات اليمنية الحكومية ضعيف وكأنها مصنع لإنتاج الشهادات، ويمكن عزو ذلك لعدم مشاركة جميع الأفراد في إنتاج

المعرفة داخل الجامعات اليمنية الحكومية فهي حكرٌ على أعضاء هيئة التدريس.

وأوصت دراسة عبدالله (2018، 207) بضرورة اهتمام الجامعات الأهلية اليمنية باقتصاد المعرفة، كون الدرجة وإن كانت عالية وفقاً لتقدير أفراد العينة، إلا أنها لا ترقى إلى المؤشرات العالمية التي وضعتها المناهج المعترف بها دولياً.

ويأتي هذا البحث استجابة لتوصيات عدد من الدراسات كدراسة: العزيزي، والحدابي (2018، 122)، والتي أوصت بضرورة مواكبة الجامعات اليمنية لكل جديد وخصوصاً المعرفة واقتصادياتها، والعمل بشكل حثيث لتطوير أدائها المؤسسي والبرامجي بما يواكب اقتصاد المعرفة، ودراسة البطري (2023، 118)، والتي أشارت إلى أن المشاركة المجتمعية بين الجامعات، ومؤسسات المجتمع صارت مطلباً أساسياً فرضتها توجهات العصر وشحة الموارد العامة المخصصة للجامعات.

كما يأتي البحث استجابةً لتوصيات المؤتمر العلمي الأول للتطوير الأكاديمي وضمان الجودة المنعقد في جامعة صنعاء خلال الفترة 28-29نوفمبر 2018، (مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة، ج6، ع10، 11-12)، والذي خلص بالتأكيد على جملة من التوصيات منها:

1- تبني مؤسسات التعليم العالي لمشروع الاقتصاد المعرفي من خلال توفير قاعدة مادية تقنية.

2- بناء مجتمع المعرفة في الجامعات اليمنية والعمل على الحد من المعوقات التي تعترض الجامعات فيما يتعلق بنشر المعرفة، وإنتاجها وتوظيفها.

ومن هنا تبدو أهمية هذا البحث الذي يهدف إلى تقييم واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

مشكلة البحث:

بناءً على ما سبق، وعلى ما أكدته العديد من الدراسات السابقة: العزيزي، والحدابي (2018، 121-122)، والحمزي (2010، 232)، والتقرير السنوي الصادر عن جامعة صنعاء المقدم لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للعام الجامعي (2018-2019، 108)، ودراسة العروسي(2012 ، 151-152) من أن إنتاج المعرفة في الجامعات اليمنية ضعيف، الأمر الذي يجعل من دراسة واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، والوقوف على درجة توافر المتطلبات بمجالات: (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات) ضرورة ملحة لمواكبة عصر تقنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس "جامعة صنعاء أنموذجا"؟

وتتفرع منه التساؤلات الآتية:

1- ما واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بمجال البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء؟

2- ما واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بمجال الشراكة المجتمعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء؟

3- ما واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بمجال الدورات التدريبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء؟

4- ما واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بمجال تقديم الاستشارات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء؟

5- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء في واقع الأداء وفقاً لمتغيرات: النوع، التخصص، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

1-الحاجة الملحة إلى معرفة أداء الجامعات اليمنية الحكومية في المجالات (البحث العلمي، والشراكة المجتمعية، والدورات التدريبية، وتقديم الاستشارات).

2- قلة الدراسات السابقة وتركيزها على مجالات التدريس والبحث، بينما يركز البحث الحالي على (البحث العلمي، والشراكة المجتمعية، والدورات التدريبية، وتقديم الاستشارات).

3-يأتي هذا البحث استجابة للاتجاهات العالمية، والتوصيات والندوات والمؤتمرات التي تسعى إلى تطوير التعليم العالي والجامعي بما يتناسب والتغيرات العالمية المتسارعة.

4- يلبي هذا البحث احتياجات المكتبة اليمنية والعربية من البحوث والدراسات التي تتناول التعليم العالي والجامعي في ضوء اقتصاد المعرفة.

5- سيفتح البحث المجال أمام الدارسين والباحثين في مجالات مختلفة في ميدان التعليم العالي والجامعي، كما يأتي متزامناً مع الجهود الداعية للتطوير المستمر للتعليم العالي والجامعي.

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى:

1- معرفة واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بمجال البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء.

2- معرفة واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بمجال الشراكة المجتمعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء.

3- معرفة واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بمجال الدورات التدريبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء.

4- معرفة واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بمجال تقديم الاستشارات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء.

5- معرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء في درجة الأداء تبعاً لمتغيرات (النوع، التخصص، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة).

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة البحث من (180) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات اللازمة لأغراض البحث، وتضمنت (39) فقرة موزعة على أربعة مجالات يستجاب عليها وفق التدرج الخماسي.

حدود البحث:

1 – حدود موضوعية: تتمثل في الإجابة عن أسئلة البحث.

2 – حدود بشرية: أعضاء هيئة التدريس

3– حدود مكانية: جامعة صنعاء.

3– حدود زمانية: عام 2024م.

مصطلحات البحث:

1– الأداء:

لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين وجهات نظر المفكرين والكتّاب في هذا المجال، واختلاف أهدافهم المتوخاة من صياغة تعريف محدد لهذا المصطلح، ففريق من الكتّاب أعتمد على الجوانب الكمية (أي تفضيل الوسائل التقنية في التحليل) في صياغة تعريفه للأداء، بينما ذهب فريق آخر إلى اعتبار الأداء مصطلح يتضمن أبعادا تنظيمية واجتماعية فضلا عن الجوانب الاقتصادية، ومن ثم لا يجب الاقتصار على استخدام النسب والأرقام فقط في التعبير عن هذا المصطلح .وتجدر الإشارة بدايةً إلى أن الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من الكلمة الانجليزية (To Perform)، وقد اشتقت هذه الكلمة بدورها من اللغة اللاتينية(Performer) والذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل. (p18)،1999،Ecosid

ويُعرف الباحث الأداء وفقاً لأغراض هذا البحث أنه: القيام بالأعمال والأنشطة والمهمات بما يحقق الوصول إلى الغايات والأهداف المرسومة من طرف إدارة الجامعات اليمنية الحكومية وبما يؤدي إلى الاستثمار في رأس المال البشري القادر على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها.

2– أعضاء هيئة التدريس:

يطلق مسمى عضو هيئة تدريس في كثير من الجامعات على كل من يكون عمله الأساس التدريس أو البحث الأكاديمي، سواءً أكان عمله في الجامعة جزئياً أو كلياً.

3– اقتصاد المعرفة:

عرفه العزيزي، والحدابي (2018، 103) أنه: الاقتصاد القائم على إنتاج المعرفة واستثمارها من خلال اصلاح منظومة التعليم والتدريب والبحث والتطوير والابتكار في الجامعات وتطويرها، في بيئة تقنية معلوماتية توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدعم وتشجع اكتساب المعرفة وانتاجها ونشرها في ظل نظام تعليمي محوكم.

ويُعرف الباحث اقتصاد المعرفة لأغراض هذا البحث أنه: ذلك الاقتصاد الذي يهدف إلى الاستثمار في رأس المال البشري القادر على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها؛ للارتقاء بحياته وتنمية مجتمعه، ويتم من خلال التعليم الجامعي المتميز والذي تلبي عناصر منظومته متطلبات اقتصاد المعرفة ويوفر بيئة مشجعة على البحث والابتكار.

ثانياً: الأدب النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء الخلفية النظرية للبحث، وتتمثل في أعضاء هيئة التدريس وأهمية مكانتهم، والاقتصاد المعرفي.

أ– صفات ومهام عضو هيئة التدريس الجامعي:

يعد أعضاء هيئة التدريس من أهم مدخلات الجامعات لقيامهم بأهم وظائفها في مجالات (التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع) وإن اكتسابهم العديد

من الخبرات والمهارات ذات العلاقة بمعايير ومؤشرات الجودة والاعتماد في مجالات تخصصهم بالإضافة إلى اكتسابهم خبرات ومهارات النقد الذاتي، والتقويم الداخلي الموضوعي من خلال مشاركتهم في الفحص والتقويم الداخلي (الذاتي).

1- صفات عضو هيئة التدريس الجامعي:

هناك بعض الصفات التي يجب أن يتحلى بها عضو هيئة التدريس ذكرها الهاشمي والعزاوي (2007، 35)، ومرسي (2002، 209) وهي:

- **الصفات الشخصية:**

يجب أن يتمتع عضو هيئة التدريس بلياقة صحية جيدة، وحواس سليمة، تتمثل في السمع والنطق والنظر، وتحتاج بعض التخصصات التطبيقية إلى قوة التذوق والمقدرة على التمييز بين الألوان كما توجد بعض الشواهد الظاهرة والاختبارات النفسية التي يمكن أن تحدد درجة التوازن النفسي، والقدرة على التكيف مع الضغوط التي يشكلها العمل الأكاديمي.

- **الصفات المهنية:**

من أهم الصفات المهنية تقدير مهنة التعليم واحترام النظام الجامعي وسياسته وتعليماته والإلمام بأهداف التعليم الجامعي والعمل على تحقيقها، والتركيز على التطوير الذاتي وتطوير الأداء الأكاديمي والمهني ومهارات البحث العلمي والابتكار والبحث عن كل ما هو جديد في مجال تخصصه.

2- مهام عضو هيئة التدريس:

- **الوظيفة التدريسية:**

تعني قدرة عضو هيئة التدريس على استخدام الوسائل المختلفة في توصيل المحتوى العلمي بالإضافة إلى تحضير المحاضرات وإعداد الامتحانات وقراءة البحوث وكتابة نتائج أعمال الطلاب، والمقدرة على البحث العلمي والاطلاع على ما يستجد في مجال تخصصه وتزويد طلابه بها عبد المعطي (2008، 192).

- **البحث العلمي:**

إن وظيفة البحث العلمي أصبحت ركيزة أساسية من عمل عضو هيئة التدريس، ومن خلال البحث ينموا ويتقدم في مجال تخصصه، فتوجد علاقة تكاملية بين التدريس والبحث العلمي، فالنشاط البحثي يساعد على تطوير وتحسين المستوى العلمي والمعرفي لأعضاء هيئة التدريس وهذا ينعكس بشكل إيجابي على كمية ونوع المعلومات التي يدرسونها للطلاب من خلال أدائهم.

- **الوظيفة المجتمعية:**

ويمكن للأستاذ الجامعي أن يخدم المجتمع بعدد من الأمور عبدالمعطي (2008، 204) منها:

1- تقديم النصيحة والاستشارات الدينية والاجتماعية لأفراد مجتمعه.

2- المشاركة في الندوات والمحاضرات والملتقيات والنشاطات العامة والخاصة في المجتمع.

3- المشاركة الإعلامية في القنوات المختلفة المسموعة والمرئية.

4- تقوية أحساس المجتمع المحلي بدور الجامعة وأهميتها كمؤسسة علمية تربوية مما يشجع المجتمع على العمل ومساعدة الجامعة لتحقيق أهدافها.

- **الوظيفة الادارية:**

تقوم على المشاركة الفعالة لأعضاء هيئة التدريس في اجتماعات القسم وحسن تمثيل القسم في اجتماعات الكلية وكفاية تمثيل الكلية في اجتماعات الجامعة، بالإضافة إلى المشاركة في اتخاذ القرارات المرتبطة بالعمل الأكاديمي مثل: تقييم الخطط،

التعيين، إعداد خطة الاحتياج، المشاركة في لجان الإعداد والتنظيم للمؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية والفكرية التي تعقد على مستوى القسم أو الكلية (العجمي،2007، 20 – 26).

ب- وظائف الجامعة:

1- البحث العلمي

لقد أصبح البحث العلمي في العصر الحاضر القوة الرئيسية في تطور المعرفة التي تتعامل معها الجامعة، نقلاً ونقداً وإضافة، ومن ثم فإن الجامعة التي لا تنشط منها حركة البحوث العلمية، ولا تكثر فيها الندوات الفكرية والمؤتمرات هي جامعات تهمل جزءاً كبيراً من واجباتها ولا تدفع مجتمعها نحو نهضة علمية وفكرية مؤثرة.

- **واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية:**

يكشف واقع البحوث العلمية في الجامعات اليمنية أن البحوث العلمية ما زالت محدودة وأغلبها فردية، ونادراً ما تأخذ طريقها إلى التنفيذ، كي تقوم بوظيفة البحث العلمي وفق الأسس والتوجهات الجديدة مما يفرض عليها تسريع الجهود بإحداث نقلة نوعية لبحوثها تجديداً وإبداعاً وتطبيقاً (الحاج، 2012، 180) وتعاني الجامعات اليمنية من ندرة الأبحاث، وإنتاج مشروعات الأبحاث لا تتلاءم مع الخطة الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية للدولة (البنك الدولي، 2010، 62).

فإذا كان هذا التقرير للبنك الدولي في عام (2010) فكيف سيكون حال الجامعات اليمنية اليوم ونحن في عام (2024)، وفي ظل ما تمر به الجمهورية اليمنية من ظروف استثنائية.

2: الشراكة المجتمعية:

تعد خدمة المجتمع وظيفة حديثة على الجامعات غير أنها كممارسة ضمن وظيفتي التدريس، والبحث العلمي ترجع إلى القرن الثامن عشر، حيث تعد جامعات المملكة المتحدة أولى الجامعات التي مارست خدمة المجتمع يليها جامعات الولايات المتحدة الأمريكية (العريقي، 2006، 54).

- **واقع الجامعات اليمنة في تعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية:**

تشير العديد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع مثل دراسة الضبياني وآخرون (2018، 135) إلى أن واقع الجامعات اليمنة في تعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية لا تزال دون المستوى المطلوب في مختلف المجالات المعرفية والاستشارية والبحثية وخدمة وتثقيف المجتمع، ويعزى ذلك بحسب بعض الدراسات منها دراسة العريقي (2006، 12) إلى جملة من المعوقات التي تحد من تفعيل المشاركة المجتمعية فيها؛ منها ما يعزى للجامعة كانعدام المخصصات المالية، وغياب الرؤية المكتملة والواضحة لدورها في خدمة المجتمع، وغياب التنسيق فيما بين الجامعات وكلياتها من جانب ومؤسسات المجتمع من جانب آخر.

وتواجه الجامعات اليمنية العديد من المشكلات منها غياب مشاركة القطاع الخاص في صنع القرار في الجامعات اليمنية مما أسهم في عزل الجامعات عن المشاركة في القضايا الأساسية للمجتمع وتلبية احتياجاته (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2006- 2010، 20).

الأمر الذي يؤكد على ضعف التنسيق والوظائف والمهام المناطة بالجامعات والمجتمع فيما

ما يتعلق بدورهما في خدمة المجتمع على حد سواء، ولذلك يسعى البحث الحالي ليعكس واقع المشاركة المجتمعية من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، بما يسهم تعزيز المشاركة المجتمعية بين الجامعات اليمنية ممثلة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة.

3: الدورات التدريبية:

إن التدريب أكثر الأدوات جدوى للتطوير، فمن خلاله يتم صقل المهارات والقدرات للأفراد وإكسابهم أساليب جديدة للأداء، وتنمية معارفهم في جميع المجالات.

- **واقع الجامعات اليمنية في مجال التدريب:**

تقوم معظم الجامعات اليمنية بتقديم فرص تطوير للمهارات المهنية لأعضاء هيئة التدريس ولكنها لا تزال محدودة؛ إذ تقتصر على تقديم التدريب الذي يميل إلى كونه مخصصاً لغرض معين، ويتعين إيجاد إطار لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بتحديد طريقة التدريب وتحديد المهارات والإعداد الأكثر إلحاحاً لتحسين مهارات أعضاء هيئة التدريس، ويتطلب من أعضاء هيئة التدريس القيام باستمرار بتحديث مهاراتهم وقدراتهم (البنك الدولي، 2010، 90).

لذلك فالتنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس تستهدف تجديد أدائهم المهني، ورفع جودته في مجالات التدريب، والتدريس، والبحث، ومساعدتهم في الارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم، بأساليب حديثة، لها صفات الاستمرارية والمرونة وتتواكب مع متغيرات العصر الحديث وتحدياته.

4: الاستشارات العلمية:

إن تقديم الاستشارات العلمية والفنية والتخصصية لمؤسسات المجتمع تختلف الحاجة إليها حسب متطلبات الأفراد أو المؤسسات، فهناك من يرى أنها مناسبة ومطلوبة في تقديم الحلول والمقترحات عند وقوع المشكلات، بينما يراها آخرون أنها أساس التطوير والتنمية المستمرة.

ج – الاقتصاد المعرفي:

1– مفهوم الاقتصاد المعرفي

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاقتصاد المعرفي بأنه: ذلك الاقتصاد المبني أساساً على إنتاج واستخدام المعرفة والمعلومات (الهاشمي والعزاوي،2007، 25).

ويعرف الاقتصاد المعرفي كذلك بأنه: الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة (الانتشار والتحسين والتقاسم والتعليم والتطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية (نجم،2005، 189).

2– أهمية الاقتصاد المعرفي

يعتبر الاقتصاد المعرفي بمضامينه ومعطياته مصدراً أساسياً لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها، وتأتي أهمية الاقتصاد المعرفي من ارتفاع نسبة مساهمة عناصره في القيمة المضافة للمشاريع، إذ تعمل على تحقيق النمو المتسارع في الاقتصاد من خلال الدور الكبير للصناعات المولدة للثروة، وتكثيف استخدام المعرفة وتفعيل المعرفة المتولدة.

3– ركائز الاقتصاد المعرفي

يؤكد علة (د.ت، 8) بأن الاقتصاد المعرفي يستند على عدة ركائز هي:

– البحث والابتكار.

- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التعليم والتدريب.
- الحاكمية الرشيدة (الحوكمة).

4- صفات وخصائص الاقتصاد المعرفي

تتسم الاقتصاديات المبنية على المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار، لا يمثل فقط المصدر الأساسي للثروة وإنما تعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد.

5- مؤشرات الاقتصاد المعرفي

- مؤشر البحث والتطوير والابتكار
- مؤشر التعليم والتدريب
- مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي

- **واقع مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية**

1- مؤشر البحث والتطوير والابتكار:

لا يحظى البحث العلمي في الجامعات اليمنية باهتمام، وما يتم اعتماده للبحث العلمي يدل على عدم الاهتمام بالبحث العلمي (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014، 100) إذ أنه لا توجد إحصائية تحدد حجم ما يتم أنفاقه على البحث العلمي في الجامعات اليمنية (الحدابي، 2014، 9)، وأظهرت نتائج بحث ردمان (347،2020) عن دور المراكز البحثية في جامعة صنعاء في تحقيق التنمية المستدامة أن: وظيفة البحث العلمي قد أخذت حيزاً هامشياً في مصفوفة أهداف الجامعات اليمنية.

2- مؤشر التعليم والتدريب:

يعد التعليم والتدريب أحد أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة، إلا أنه يلاحظ أن التدريب في الجامعات اليمنية يكاد يكون غائبا ولاسيما الإدارية والفنية ولا توجد استراتيجية واضحة (الحدابي، 2014، 12).

3- مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تعاني مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية من ضعف في البنية التحتية الأساسية عموماً والبنية الأساسية الإلكترونية خصوصاً، فلا تتوافر بها أجهزة الكمبيوتر بشكل كاف، فضلا عن أن خدمة الانترنت غير متوفرة (الحدابي،2014، 14).

4- مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي:

وبالنظر إلى النظام المؤسسي في الجامعات اليمنية نجد أنه يعتريه القصور والضعف، وضعف الالتزام بالقوانين واللوائح والنظم والأعراف الأكاديمية في بعض الأحيان وفي مقدمة أوجه القصور البيروقراطية الإدارية، إلى جانب الدور المباشرة الذي تمارسها وزارة المالية على جانب النفقات والذي أدى إلى غياب المرونة والبطء في اتخاذ القرارات (الحدابي، 2014، 14).

الدراسات السابقة:

1- دراسة الحبيشي (2022):

هدفت الدراسة إلى تصميم نموذج لنظام التحالف بين المؤسسات التعليمية في إعادة هيكلة نظام التعليم في اليمن وفق متطلبات وأبعاد اقتصاد التربية، واستخدمت المنهج الوصفي بأنواعه المسحي والوثائقي والتطويري، وطبقت استبانة ومقابلة مع عينة قصدية قوامها(40) فرداً، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها:

انخفاض الإجمالي العام لمستوى واقع توفر مؤشرات أبعاد اقتصاد المعرفة في المؤسسات التعليمية وبدرجة منخفضة، وتوصلت إلى تصميم أنموذج مقترح لنظام التحالف بين المؤسسات التعليمية في إعادة هيكلة نظم التعليم في اليمن وفق متطلبات ركائز اقتصاد المعرفة، وقدمت عدداً من التوصيات والمقترحات.

2- دراسة فيروز (2022):

هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات الاستثمار الرشيد في التعليم العالي اليمني لبناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة، واستخدمت المنهج الوصفي بنوعية المسحي والتطويري، وطبقت استبانة على عينة قصدية من الخبراء في التخطيط واقتصاديات التعليم في الجامعات اليمنية، قوامها (21) خبيراً، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن درجة أهمية متطلبات الاستثمار الرشيد في التعليم العالي اليمني لبناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة كما يراها الخبراء أنفسهم، جاءت بدرجة أهمية (كبيرة)، وقدمت عدداً من التوصيات والمقترحات.

3- دراسة حسن (2020):

هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع التحول نحو اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي، وطبقت استبانة على عينة قوامها (44) عضو هيئة التدريس بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: أن عناصر اقتصاد المعرفة تتوافر بدرجة مرتفعة، وإدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا مرتفع جداً، وعليه قدمت عدداً من التوصيات والمقترحات.

4- دراسة الرشيدي والسرحان (2020):

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وطبقت استبانة على عينة قوامها (200) عضواً من أعضاء هيئة التدريس، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: أن درجة تقدير واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت كانت بدرجة متوسطة، وعليه قدمت عدداً من التوصيات والمقترحات.

5- دراسة الوادعي (2020):

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير الاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي والوثائقي، وطبقت استبانة على عينة من خبراء التربية قوامها (128) خبيراً، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: أن واقع رأس المال الهيكلي التنظيمي للاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة يستفيد من التكنولوجيا الحديثة في المجالات لتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة كافة، وتستحدث بعض البنى التنظيمية الداعمة لتسهيل آليات العمل وتجويدها، وفي ضوء ذلك قدمت العديد من التوصيات والمقترحات.

6- دراسة عبدالله (2018):

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع أدوار الجامعات الأهلية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي، وطبقت استبانة على عينة قصدية قوامها (96) فرداً من القيادات الأكاديمية ، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: أن أدوار الجامعات الأهلية في ضوء متطلبات اقتصاد

المعرفة ووفقاً لتقدير أفراد العينة جاءت بدرجة كبيرة، وجاء أداؤها في مجال التعليم والتدريب في المرتبة الأولى، و في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جاء في المرتبة الثانية، وفي مجال الحوكمة جاء في المرتبة الثالثة، وفي مجال البحث والابتكار جاء في المرتبة الأخيرة، وقدمت عدداً من التوصيات والمقترحات.

7- دراسة العزيزي، والحدابي (2018):

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية (الحكومية – الأهلية)، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، واستخدمت المنهج الوصفي، وطبقت استبانة على عينة من أعضا هيئة التدريس بجامعة صنعاء قوامها (111) فرداً، وجامعة العلوم والتكنولوجيا قوامها (36) فرداً، وتم اختيارهم بالطريقة الميسرة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: أن واقع اقتصاد المعرفة بجامعة صنعاء من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها جاء منخفضاً جداً في جميع المجالات باستثناء مجال التعليم والتدريب فقد جاء بتقدير منخفض، وأن تقدير واقع اقتصاد المعرفة بجامعة العلوم والتكنولوجيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها جاء بدرجة متوسطة بصورة اجمالية، وجدت فروق دالة احصائياً بين آراء أفراد عينة البحث لصالح الجامعات الأهلية، وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات والمقترحات.

8- دراسة سوسيو وآخرين (Suciu at al، 2011):

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى قدرة الجامعات الرومانية(وتحديداً في اقتصاديات التعليم) على مواجهة متطلبات اقتصاد ومجتمع المعرفة، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت استبانة على عينة قوامها (175) طالباً، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: أن مؤسستي التعلم العالي محل الدراسة ما زالت بحاجة إلى تعزيز الشفافية من أجل التمكن من تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة بشكل كاف، وأن الدور الرئيس للجامعات والمستثمرين الرئيسيين يكمن في التعليم والتعلم لتنمية اقتصاد المعرفة في التعليم، وعليه قدمت العديد من التوصيات والمقترحات.

التعليق على الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تكوين الإطار النظري ومعرفة الإجراءات والأدوات، وسرد النتائج وصياغة التوصيات والمقترحات. ويستعرض الباحث موقف البحث الحالي من الدراسات السابقة على النحو الآتي:

1. اتفقت الدراسات السابقة مع البحث الحالي في أهمية تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.
2. اتفقت الدراسات السابقة مع البحث الحالي في إعداد قائمة بأدوار أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.
3. اتفقت الدراسات السابقة مع البحث الحالي في اتباع المنهج الوصفي، واستخدام الاستبانة، وتطبيق أساليب تحليل البيانات إحصائيًا.

واختلفت الدراسات السابقة عن البحث الحالي في أن الدراسات السابقة تناولت الأدوار في مجالات (البحث العلمي، وخدمة المجتمع) في حين أضاف البحث الحالي مجالين اثنين هما (الدورات التدريبية، وتقديم الاستشارات)، وتقاربت مع البحث الحالي من حيث صياغة مجالات ومعايير ومؤشرات أداة البحث (الاستبانة).

ثالثًا: منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات اللازمة لأغراض البحث، وتضمنت (39) فقرة موزعة على أربعة مجالات يستجاب عليها وفق التدرج الخماسي.

إجراءات البحث الميداني:

1- مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء، والبالغ عددهم (1179)، عضوا، منهم (977) من الذكور، بنسبة (82.86%)، و(202) من الإناث، بنسبة (17.13%)، (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2018-2019 ، 10).

وتم اختيار جامعة صنعاء، كونها أولى الجامعات اليمنية وأقدمها وأكبرها من حيث عدد أعضاء هيئة التدريس، وهي كذلك تعكس كل التنوع الجغرافي والحضاري اليمني.

جدول رقم (1) حجم مجتمع البحث حسب الكلية والدرجة الاكاديمية

م	الكلية	الدرجة الأكاديمية						الاجمالي
		أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد		
		عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة	
1	كلية الطب والعلوم الصحية	50	16،56	68	22،52	127	42،.5	245
2	كلية طب الأسنان	3	5،66	10	18،87	13	24،53	26
3	كلية الصيدلة	5	13،51	7	18،92	11	29،73	23
4	كلية الهندسة	15	13،39	20	17،86	44	39،29	79
5	كلية الزراعة	27	19،57	41	29،71	26	18،84	94
6	كلية العلوم	13	10،16	40	31،25	37	28،91	90
7	كلية التجارة والاقتصاد	13	10،00	29	22،31	47	36،15	89
8	كلية الشريعة والقانون	12	12،24	20	20،41	51	52،.4	83
9	كلية الآداب والعلوم الانسانية	28	14،21	40	20،30	55	27،92	123
10	كلية اللغات	3	4،55	7	10،61	23	34،85	33
11	كلية الإعلام	2	5،41	4	10،81	15	40،54	21
12	كلية الحاسوب	2	5،56	4	11،11	10	27،78	16
13	كلية التربية صنعاء	27	15،.8	35	19،55	45	25،14	107
14	كلية التربية المحويت	3	4،11	6	8،22	23	31،51	32
15	كلية التربية والآداب خولان	1	1،11	11	12،22	29	32،22	41
16	كلية التربية أرحب	1	0،91	18	16،36	39	35،45	58
17	كلية التربية الرياضية	4	0،00	10	0،00	5	0،00	19
إجمالي الكليات		**209**	**11،52**	**370**	**20،39**	**600**	**33،.6**	**1179**

المصدر: جامعة صنعاء التقرير السنوي للعام 2019/2018 ص17

جدول رقم (2) مجتمع البحث حسب الدرجة الأكاديمية والنوع الاجتماعي.										
أستاذ			أ / مشارك			أ / مساعد			الاجمالي العام	
ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث
192	17	209	298	72	370	487	113	600	977	202

2- عينة البحث:

تم اختيار عينة عشوائية قوامها (180) عضوا من أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة صنعاء، بنسبة (15%) من إجمالي أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء.

- **عينة البحث بحسب المتغيرات الديمغرافية:**

1- توزيع أفراد العينة بحسب متغير النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى):

جدول رقم (3) يوضح التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي.		
النوع	عدد الأفراد	النسبة
ذكر	132	%73.33
أنثى	48	%26.66
المجموع الكلي	180	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (3) أن معظم أفراد عينة البحث وفقا لمتغير النوع الاجتماعي من الذكور، حيث بلغت نسبتهم (73.33%)، والإناث (26.66%).

2- توزيع عينة البحث وفق متغير الرتبة الأكاديمية:

جدول رقم (4) يوضح توزيع أفراد العينة وفق متغير الرتبة الأكاديمية.		
الرتبة الأكاديمية	العدد	النسبة المئوية
أستاذ مساعد	90	%50
أستاذ مشارك	57	%31.66
أستاذ	33	%18.34
المجموع الكلي	180	%100

يتبين من الجدول رقم (4) السابق أن معظم أفراد عينة البحث من الرتبة الأكاديمية أستاذ مساعد وبنسبة **(50%)**، يلي ذلك من الرتبة الأكاديمية أستاذ مشارك وبنسبة **(31.66%)** من حجم عينة البحث، بينما مثل ذوو الرتبة الأكاديمية أستاذ بنسبة **(18.34%)** من حجم عينة البحث.

3- توزيع أفراد العينة وفق متغير التخصص:

جدول رقم (5) يوضح التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث وفقاً لمتغير التخصص.

التخصص	العدد	النسبة
علوم إنسانية	109	%60.55
علوم تطبيقية	71	%39.45
المجموع الكلي	**180**	**%100**

يتبين من خلال الجدول رقم (5) أن نسبة عينة البحث من التخصصات الإنسانية (60.55%)، ومن التخصصات العلوم التطبيقية (39.45%) من حجم عينة البحث.

4- توزيع أفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة:

جدول (6) يوضح التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث وفق سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	69	%38.33
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	64	%35.56
10 سنوات فأكثر	47	%26.11
المجموع الكلي	**180**	**%100**

أما فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة نظراً لأهميتها فيشير الجدول رقم (6) أن أكثر أفراد البحث قد خدموا (أقل من 5 سنوات) وبنسبة (38.33%) من حجم عينة البحث، يلي ذلك ممن خدموا (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) وبنسبة (35.56%)، بينما كان ذوو سنوات الخبرة (10 سنوات فأكثر) يمثلون بنسبة (26.11%) من حجم عينة البحث.

2- أداة البحث:

تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات اللازمة لأغراض البحث، وتضمنت (39) فقرة موزعة على أربعة مجالات يستجاب عليها وفق التدرج الخماسي.

أ- بناء أداة البحث:

بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة والتقارير والندوات والمؤتمرات العلمية ذات العلاقة بمتغيرات البحث، تم الاعتماد على الاستبانة وتم إعدادها بصورتها الأولية مكونة من (46) فقرة، موزعة على (4) مجالات هي: (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الدورات التدريبية، الاستشارات العلمية).

ب-صدق الأداة:

للتأكد من الصدق الظاهري للأداة تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة.

- الاتساق الداخلي لفقرات أداة البحث:

وللتحقق من ثبات الأداة تم استخدام معامل الارتباط بيرسون للتأكد من ارتباط الفقرات، وذلك بعد تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (34) عضوا من أعضاء هيئة التدريس خارج عينة البحث الأصلية، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:

جدول رقم (7) يوضح معامل ارتباط فقرات مجالات أداة البحث مع المجال التي تنتمي إليه ومع الدرجة الكلية للأداة.

الفقرة	مع المجال R	مستوى الدلالة Sig.	مع الأداة ككل R	مستوى الدلالة Sig.	الفقرة	مع المجال R	مستوى الدلالة Sig.	مع الأداة ككل R	مستوى الدلالة Sig.
المجال الأول: البحث العلمي					المجال الثاني: المشاركة المجتمعية				
1	.376**	.000	.620**	.000	1	.787**	.000	.741**	.001
2	.527**	.000	.535**	.000	2	.844**	.000	.696**	.000
3	.424**	.000	.664**	.000	3	.892**	.000	.791**	.000
4	.721**	.000	.492**	.000	4	.863**	.000	.738**	.000
5	.583**	.000	.703**	.000	5	.876**	.000	.784**	.000
6	.665**	.000	.740**	.000	6	.853**	.000	.766**	.000
7	.755**	.000	.440**	.000	7	.860**	.000	.775**	.000
8	.694**	.000	.496**	.000	8	.882**	.000	.801**	.000
9	.438**	.000	.479**	.000	9	.873**	.000	.764**	.000
10	.716**	.000	.566**	.000	10	.890**	.000	.799**	.000
11	.570**	.000	.484**	.000	11	.878**	.000	.786**	.000
12	.604**	.000	.524**	.000	12	.750**	.000	.648**	.000
13	.622**	.000	.460**	.000					
ارتباط المجال مع الأداة ككل		**.000**	**.714****	**.000**	**ارتباط المجال مع الأداة ككل**		**.000**	**.887****	**.000**
المجال الثالث: الدورات التدريبية					المجال الرابع: تقديم الاستشارات				
1	.741**	.000	.730**	.000	1	.650**	.000	.741**	.000
2	.783**	.000	.762**	.000	2	.705**	.000	.761**	.000
3	.871**	.000	.814**	.000	3	.766**	.000	.740**	.000
4	.877**	.000	.717**	.000	4	.796**	.000	.601**	.000
5	.842**	.000	.704**	.000	5	.789**	.000	.658**	.000
6	.712**	.000	.517**	.000	6	.660**	.000	.506**	.000
7	.675**	.000	.520**	.000	7	.638**	.000	.439**	.000
ارتباط المجال مع الأداة ككل		**.000**	**.859****	**.000**	**ارتباط المجال مع الأداة ككل**		**.000**	**.779****	**.000**
** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة(0.01)- *دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)									

بينت نتائج التحليل بالجدول رقم (7) أن كافة فقرات أداة البحث (الاستبانة) ذات علاقة ارتباطية مع الدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه ومع الدرجة الكلية للأداة ككل.

وتبين من الجدول أن معامل ارتباط فقرات المجال الأول (البحث العلمي) مع الدرجة الكلية للمجال تراوح بين (.376**-.755**) وارتباطها مع الدرجة الكلية للأداة تراوح بين (.440**-.740**) وهي دالة

إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) لكافة فقرات المجال، كما تم التأكد من ارتباط المجال بشكل عام بالمتوسط العام للأداة، وكان معامل الارتباط (.714**) دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01). وتبين من الجدول أن معامل ارتباط فقرات المجال الثاني (المشاركة المجتمعية) مع الدرجة الكلية للمجال تراوح بين (.750**-.892**) وارتباطها مع الدرجة الكلية للأداة تراوح بين (.648**-.801**) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) لكافة فقرات المجال، كما تم التأكد من ارتباط المجال بشكل عام بالمتوسط العام للأداة، وكان معامل الارتباط (.887**) دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01). وتبين من الجدول أن معامل ارتباط فقرات المجال الثالث (الدورات التدريبية) مع الدرجة الكلية للمجال تراوح بين (.675**-.877**) وارتباطها مع الدرجة الكلية للأداة تراوح بين (.517**-.814**) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) لكافة فقرات المجال، كما تم التأكد من ارتباط المجال بشكل عام بالمتوسط العام للأداة، وكان معامل الارتباط (.859**) دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01). وتبين من الجدول أن معامل ارتباط فقرات المجال الرابع (تقديم الاستشارات) مع الدرجة الكلية للمجال تراوح بين (.638**-.796**) وارتباطها مع الدرجة الكلية للأداة تراوح بين (.439**-.761**) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) لكافة فقرات المجال، كما تم التأكد من ارتباط المجال بشكل عام بالمتوسط العام للأداة، وكان معامل الارتباط (.779**) دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

كما تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لكل مجال من المجالات الممثلة لأداة البحث من خلال إيجاد ارتباط المجالات ببعضها البعض (الصدق البنائي)، والتأكد من عدم التداخل فيما بينها، وقد تأكد الباحث من ذلك بإيجاد معاملات الارتباط (بيرسون) باستخدام البرنامج الإحصائي spss معامل ارتباط بيرسون، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:

جدول رقم (8) يوضح ارتباط مجالات أداة البحث ببعضها بعضا (الصدق البنائي).

المجال	البحث العلمي	الشراكة المجتمعية	الدورات التدريبية	تقديم الاستشارات
البحث العلمي	1			
الشراكة المجتمعية	.431**	1		
الدورات التدريبية	.459**	.813**	1	
تقديم الاستشارات	.547**	.558**	.457**	1
الدرجة الكلية	**.714****	**.887****	**.859****	**.779****

تبين من الجدول رقم (8) السابق أن كافة مجالات أداة البحث ذات ارتباط مع بعضها البعض، حيث تراوح معامل ارتباط المجالات ببعضها بعض بين (.431** - .813**) عند مستوى دلالة (0.01)، أما معامل ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية فتراوح بين (.714** - .887**) وهي كذلك دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وبهذا يكون الباحث تأكد من

اتساق فقرات البحث، وأن الأداة صالحة لقياس ما وضعت له.

ج- ثبات الأداة:

وللتأكد من الثبات تم إجراء اختبار الفا كرونباخ (Cronbac'sAlpha) لمعرفة ثبات عبارات الاستبانة ومصداقيتها وأسلوب ألفا كرونباخ يعتمد على مدى تقارب استجابات عينة البحث على فقرات الأداة، فكلما تقاربت الإجابات عينة البحث ارتفعت درجة الثبات، ويتبع ذلك درجة الصدق الذاتي وهي عبارة عن الجذر التربيعي للثبات، وبعد إجراء الاختبار بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss، كانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:

جدول رقم (9) يوضح معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لأبعاد ومحاور أداة البحث.

المجالات	قيمة الفا كرونباخ	الصدق الذاتي الثبات
البحث العلمي	0.905	0.951
الشراكة المجتمعية	0.865	0.930
الدورات التدريبية	0.872	0.934
تقديم الاستشارات	0.895	0.946
الثبات الكلي	**0.897**	**0.947**

يتبين من الجدول رقم (9) أن قيمة معامل ثبات مجالات البحث عالٍ، حيث كان معامل ثبات المجال الأول: البحث العلمي (0.905) ومعامل ثبات المجال الثاني: الشراكة المجتمعية (0.865)، ومعامل ثبات المجال الثالث: الدورات التدريبية (0.872)، ومعامل ثبات المجال الرابع: تقديم الاستشارات (0.895)، بينما معامل الثبات الكلي فبلغ (0.897) وهو ثبات عالٍ. كما بلغ الصدق الذاتي للمجال الأول: البحث العلمي (0.951)، وبلغ الصدق الذاتي المجال الثاني: الشراكة المجتمعية (0.930)، وبلغ الصدق الذاتي المجال الثالث: الدورات التدريبية (0.934)، وبلغ الصدق الذاتي المجال الرابع: تقديم الاستشارات (0.946) وهو عالٍ جداً، مما يعني أن الاستبانة تتمتع بثبات مقبول تربوياً، ويوحي أن العينة متجانسة في الاستجابة على الاستبانة ويمكن الاعتماد على النتائج لتعميمها على مجتمع البحث بدرجة كبيرة.

ومما سبق بكون الباحث تأكد من صدق وثبات أداة البحث، وبهذه الإجراءات خرجت الأداة بصورتها النهائية مكونة من (39) فقرة موزعة على مجالات أداة البحث.

جدول رقم (10) يوضح فقرات وأبعاد ومحاور أداة البحث في صورتها النهائية.

المجالات	عدد الفقرات
البحث العلمي	13
الشراكة المجتمعية	12
الدورات التدريبية	7
تقديم الاستشارات	7
الثبات الكلي	**39**

4: أساليب التحليل الإحصائي:

اعتمد الباحث على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية في عملية تحليل البيانات واختبار الفرضيات (spss) Statistical Package for Social Sciences وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

أ: التحليل الوصفي:

1- معامل ارتباط بيرسون Correlation 's Person: لمعرفة مدى وجود علاقة من نوع الارتباط بين محاور البحث وفقراتها، وقد استخدم لقياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة والصدق البنائي.

2- اختبار ألفا كرونباخ Cronbac's Alpha : للتأكد من ثبات أداة البحث.

3- التكرارات والنسب المئوية: لوصف المتغيرات الديموغرافية لعينة البحث.

4- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث.

ب: التحليل الاستدلالي:

1- اختبار (t-test) لعينتين مستقلتين، وقد استخدم للتأكد من الفروق بين استجابات عينة البحث حول مجالات البحث وفقاً لمتغيري النوع الاجتماعي والتخصص.

2- اختبار التباين الأحادي (one way a nova) للفروق بين أكثر من متغيرين مستقلين، وقد استخدم للتأكد من الفروق لمتوسطات استجابات عينة البحث على مجالات الأداة وفقاً للمتغيرات (الجامعة، سنوات الخبرة، العمر، الرتبة الأكاديمية).

3- اختبار المقارنة البعدية(LSD) للتعرف على اتجاه الفروق الناتجة عن اختبار التباين الأحادي.

رابعاً: عرض ومناقشة نتائج البحث:

- الإجابة عن السؤال الرئيس للبحث:

والذي ينص على: **ما واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (جامعة صنعاء نموذجا)؟**

وللإجابة عن السؤال الرئيس، تم عرض النتائج على مستوى كل مجال على حدة بحسب فقراته، لمعرفة واقع أداء جامعة صنعاء الحكومية، وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة التوافر لكل فقرة من فقرات كل مجال وفقرات المجالات ككل، وذلك على النحو الآتي:

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول:

ونصه: ما واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بمجال البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء؟

جدول رقم (11) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث حول واقع أداء جامعة صنعاء بمجال البحث العلمي.

الترتيب	الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى التوافر
13	1	تقوم بتبادل الخبرات البحثية في التخصصات العلمية المختلفة داخل الجامعة لدعم اقتصاد المعرفة.	1.78	0.90	35.60%	ضعيف جداً

الترتيب	الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى التوافر
9	2	تشارك بالأبحاث العلمية للحصول على جوائز التميز.	2.08	0.85	41.60%	ضعيف
8	3	تركز في أبحاثها على احتياجات المجتمع وفقاً لمتطلبات سوق العمل.	2.12	0.92	42.40%	ضعيف
7	4	تشَارِك أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة في عمل البحوث العملية.	2.59	0.90	51.80%	ضعيف
11	5	تَرتبط أبحاثها العلمية بمتطلبات اقتصاد المعرفة.	1.88	0.88	37.60%	ضعيف
12	6	تناقش في المجالس العلمية للجامعة نتائج الأبحاث العلمية المختصة باقتصاد المعرفة للاستفادة منها.	1.80	0.87	36.00%	ضعيف
5	7	تنمي مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس البحثية بشكل مستمر.	2.91	0.84	58.20%	متوسطة
10	8	تشارك في مؤتمرات وندوات علمية ذات الصلة باقتصاد المعرفة بشكل منتظم.	2.06	0.88	41.20%	ضعيف
6	9	تنشر أبحاثها في مجلات علمية محكمة ومرموقة.	2.71	0.82	54.20%	متوسطة
4	10	تحرص على توفير المناخ العلمي المناسب لإنتاج المعرفة وتطويرها لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة.	3.09	1.04	61.80%	متوسطة
3	11	تنمي أخلاقيات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا.	3.50	0.90	70.00%	عالية
1	12	تنمي ثقة طلابها بأنفسهم بتنمية مهاراتهم البحثية.	3.57	0.87	71.40%	عالية
2	13	تساعد طلبتها على كيفية إجراء بحوث علمية رصينة في مجال تخصصهم.	3.51	0.91	70.20%	عالية
متوسط الإجمالي لفقرات مجال متطلبات البحث العلمي			**2.58**	**0.54**	**51.60%**	**ضعيفة**

بينت نتائج البحث بالجدول رقم (11) السابق أن المتوسطات الحسابية لمستوى توافر متطلبات البحث العلمي في واقع أداء جامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة تراوح بين (1.78– 3.57) وبنسبة (35.60%– 71.40%) ويقابل مستوى توافر (ضعيف جداً إلى عالٍ) لفقرات المجال، ويتضح أن مستوى توافر متطلبات البحث العلمي في واقع أداء جامعة صنعاء في ضوء اقتصاد المعرفة بشكل عام كانت (ضعيفة) حيث حصلت الفقرات (2، 3، 4، 5، 6، 8) على مستوى توافر (ضعيف)، بينما الفقرة (1) جاءت بتقدير (ضعيفة جداً)، وهي "**تقوم بتبادل الخبرات البحثية في التخصصات العلمية المختلفة داخل الجامعة لدعم اقتصاد المعرفة**" والفقرات (7،

9، 10) (متوسطة) والفقرات (11، 12، 13) جاءت بتقدير (عالٍ).

وبشكل عام تدل النتائج على وجود ضعف كبير لدى الجامعات اليمنية الحكومية في مجال البحث العلمي، ويُعد مؤشر على بعد الجامعات اليمنية الحكومية عن متطلبات اقتصاد المعرفة في هذا المجال.

وتتفق نتائج البحث مع ما أكد عليه (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014، 100)، وما توصلت إليه دراسة الحدابي (2014، 9)، والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (2006، 41)، ودراسة حميد (2013)، ودراسة العزيزي، والحدابي (2018).

2- عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: ونصه: ما واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بمجال الشراكة المجتمعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء؟

جدول رقم (12) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث حول واقع أداء جامعة صنعاء بمجال الشراكة المجتمعية.

الترتيب	الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التوافر
5	1	تقدم أفكاراً لتطوير المجتمع في ضوء اقتصاد المعرفة.	1.71	0.84	34.20%	ضعيف جداً
4	2	تخطط لشراكة جديدة مع قطاعات المجتمع المختلفة.	1.78	0.86	35.60%	ضعيف جداً
3	3	تساهم بفاعلية في نشر ثقافة الإنتاج المعرفي في المجتمع.	1.79	0.88	35.80%	ضعيف جداً
9	4	تشترك في عقد شراكة مجتمعية لتوظيف نتائج الأبحاث العلمية لخدمة المجتمع.	1.67	0.84	33.40%	ضعيف جداً
12	5	تنسق لمشاريع بحثية مشتركة بين الجامعة والمجتمع.	1.62	0.83	32.40%	ضعيف جداً
6	6	تشَارِك مؤسسات المجتمع المحلي في تدريب الموظفين والطلبة المتدربين.	1.70	0.88	34.00%	ضعيف جداً
7	7	تقوم بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع وتسهم في حلها.	1.69	0.88	33.80%	ضعيف جداً
11	8	تسَاعِد في إجراء البحوث العلمية لصالح المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية.	1.66	0.87	33.20%	ضعيف جداً
10	9	تستثمر نتائج الأبحاث المنشورة ويوظفها في خدمة المجتمع.	1.66	0.85	33.20%	ضعيف جداً
8	10	تسهمُ في تحديد احتياجات المجتمع في ضوء اقتصاد المعرفة.	1.67	0.81	33.40%	ضعيف جداً
1	11	تساهمُ في ربط مناهج التعلم بالجامعات باحتياجات المجتمع.	1.81	0.90	36.20%	ضعيف

الترتيب	الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التوافر
2	12	تشارك أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس في المجال التطوعي العام لخدمة المجتمع.	1.79	0.89	35.80%	ضعيف جداً
متوسط الإجمالي لفقرات مجال متطلبات الشراكة المجتمعية			**1.71**	**0.73**	**34.20%**	**ضعيف جداً**

بينت نتائج البحث بالجدول رقم (12) السابق أن المتوسطات الحسابية لمستوى توافر متطلبات الشراكة المجتمعية في واقع أداء جامعة صنعاء في ضوء اقتصاد المعرفة تراوح بين (1.67- 1.81) وبنسبة (32.40%- 36.20%) ويقابل مستوى توافر (ضعيف جداً إلى ضعيف) لفقرات المجال.

وإجمالاً كان مستوى توافر متطلبات الشراكة المجتمعية في واقع أداء جامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ضعيف جداً، حيث كان المتوسط الإجمالي لفقرات المجال (1.71) بانحراف معياري (0.73)، وبنسبة (34.20%).

ويعزو الباحث ذلك ندرة وجود توعية لأعضاء هيئة التدريس بدورهم في مجال المشاركة المجتمعية، كما أنه لا توجد خطة وسياسة واضحة توضح دور الجامعة في هذا المجال، كما لا توجد دورات وورش عمل خاصة بأهمية المشاركة المجتمعية.

وتتفق نتائج هذا البحث مع ما توصلت إليه دراسة محمد (2021)، ودراسة البطري (2023)، ونتائج دراسة الضبياني، والعنسي، وشداد (2018) في تأكيدها على كبر معوقات المشاركة المجتمعية.

3- عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: ونصه: ما واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بمجال الدورات التدريبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء؟

جدول رقم (13) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث حول واقع أداء جامعة صنعاء بمجال الدورات التدريبية.

الترتيب	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التوافر
7	1	تشارك في الندوات والمحاضرات في مجال اقتصاد المعرفة.	1.71	0.80	34.20%	ضعيفة جداً
6	2	تقدم مهارات نوعية لتطوير قدرات طلبته ومجتمعه.	1.73	0.83	34.60%	ضعيفة جداً
5	3	تشارك في التخطيط لعقد دورات تدريبية للطلبة في مجال التخصص.	1.80	0.91	36.00%	ضعيفة
4	4	تصمم ويُطور برامج تدريبية تتماشى مع اقتصاد المعرفة في مجال التخصص.	1.83	0.84	36.60%	ضعيفة
3	5	تسَاهِم في تنفيذ الدورات التدريبية ذات العلاقة بالتخصص.	1.91	0.76	38.20%	ضعيفة

الترتيب	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التوافر
2	6	تساهم في إقامة برامج التعليم المستمر.	2.07	1.11	41.40%	ضعيفة
1	7	تشارك في حلقات النقاش العلمية لتبادل الخبرة والمعرفة مع الآخرين.	2.50	0.95	50.00%	ضعيفة
متوسط الإجمالي لفقرات مجال: متطلبات الدورات التدريبية			**1.93**	**0.69**	**38.60%**	**ضعيفة**

بينت نتائج البحث بالجدول رقم (13) السابق أن المتوسطات الحسابية لمستوى توافر متطلبات الدورات التدريبية في واقع أداء جامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة تراوح بين (1.71- 2.50) وبنسبة (34.20%- 50.00%) ويقابل مستوى توافر (ضعيف جداً إلى ضعيف) لفقرات المجال.

وإجمالاً كان مستوى توافر متطلبات الدورات التدريبية في واقع أداء جامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ضعيف، حيث كان المتوسط الإجمالي لفقرات المجال (1.93) بانحراف معياري (0.69)، وبنسبة (38.60%).

مما سبق يتضح أن الدورات التدريبية في الجامعات اليمنية للكوادر، تكاد تكون غائبة، وإن وجدت فإنها لا تهتم كثيراً بالكادر الأكاديمي، وتتفق نتائج هذا البحث مع ما توصلت إليه دراسة الحدابي (2014)، وما أكدت عليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تحليل الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية (2020، ص30-31) من ندرة ومحدودية البرامج التدريبية وصعوبة تنفيذها أحياناً بسبب ضعف المخصصات، وتوقف الدعم الخارجي.

4-عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع: ونصه: ما واقع أداء الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بمجال تقديم الاستشارات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء؟

جدول رقم (14) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث حول واقع أداء جامعة صنعاء بمجال تقديم الاستشارات.

الترتيب	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التوافر
5	1	تساهم في الاستشارات البحثية ذات الصلة باقتصاد المعرفة.	1.75	0.79	35.00%	ضعيفة جداً
6	2	تفيد خبراء اقتصاد المعرفة من استشاراتها البحثية.	1.75	0.86	35.00%	ضعيفة جداً
7	3	تقدِم الاستشارات العلمية لتطوير أداء مؤسسات المجتمع.	1.71	0.80	34.20%	ضعيفة جداً
3	4	تقدم الاستشارات العلمية لمختلف فئات المجتمع.	2.21	0.89	44.20%	ضعيفة
4	5	تقدم الاستشارات البحثية لمؤسسات الإنتاج العلمي.	2.15	0.82	43.00%	ضعيفة

الترتيب	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التوافر
2	6	ترشد الطلبة لاختيار التخصصات المرتبطة بسوق العمل .	2.96	1.08	59.20%	متوسطة
1	7	ترشِد الطلبة للتخصصات التي تناسب قدراتهم وميولهم.	3.18	1.02	63.60%	متوسطة
متوسط الإجمالي لفقرات مجال متطلبات تقديم الاستشارات			**2.24**	**0.64**	**44.80%**	**ضعيفة**

بينت نتائج البحث بالجدول رقم (14) السابق أن المتوسطات الحسابية لمستوى توافر متطلبات تقديم الاستشارات في واقع أداء جامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة تراوح بين (1.71- 3.18) وبنسبة (34.20%- 63.60%) ويقابل مستوى توافر (ضعيف جداً إلى متوسط) لفقرات المجال.

وإجمالاً كان مستوى توافر متطلبات تقديم الاستشارات في واقع أداء جامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ضعيف، حيث كان المتوسط الإجمالي لفقرات المجال (2.24) بانحراف معياري (0.64)، وبنسبة (44.80%).

وتتفق نتائج البحث الحالي مع ما توصلت إليه نتائج دراسة الضبياني، والعنسي، وشداد (2018)، والتي تناولت أربعة مجالات (نشر الوعي المجتمعي، تقديم الاستشارات، التعليم والتدريب المستمر، البحوث التطبيقية)، حيث حصل المجال الثاني وهو (تقديم الاستشارات) على أدنى متوسط حسابي على مستوى المجالات الأربعة بلغ (1.55). ومما سبق يلخص الباحث الإجابة عن السؤال الأول في:

جدول رقم (15) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لواقع أداء جامعة صنعاء بالمجالات الأربعة.

الترتيب	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التوافر
1	1	متطلبات البحث العلمي	2.58	0.54	51.60%	ضعيفة
4	2	متطلبات الشراكة المجتمعية	1.71	0.73	34.20%	ضعيف جداً
3	3	متطلبات الدورات التدريبية	1.93	0.69	38.60%	ضعيفة
2	4	متطلبات تقديم الاستشارات	2.24	0.64	44.80%	ضعيفة
متوسط الإجمالي لمتوسطات مجالات المتطلبات			**2.12**	**0.53**	**42.40%**	**ضعيفة**

بينت نتائج البحث بالجدول رقم (15) السابق أن واقع أداء جامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بمجالات (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات) إجمالاً ضعيفة، حيث حصلت على متوسط إجمالي(2.12) بنسبة(42.40%)، وأظهرت نتائج البحث أن أعلى توافر للمتطلبات تمثل في مجال البحث العلمي، حيث حصل على متوسط حساب(2.58) وبنسبة(51.60%) وبمستوى ضعيف، يليه مجال تقديم الاستشارات بمتوسط حسابي(2.24) وبنسبة (44.80%) وبمستوى توافر ضعيف، وبالترتيب الثالث جاء مجال الدروات التدريبية بمتوسط

حسابي(1.93) وبنسبة توافر(38.60%) وبمستوى ضعيف، بينما مجال الشراكة المجتمعية فجاء بالترتيب الأخير بمتوسط حسابي(1.71) وبنسبة (34.20%) وبمستوى توافر ضعيف جداً.

مما سبق، نجد ان النتائج آنفة الذكر نتائج منطقية تتطابق مع ما أكدت وتوصلت إليه عدد من الدراسات كدراسة، حميد (2013)، ودراسة العزيزي، والحدابي (2018)، ودراسة العزيزي (2014)، ودراسة محمد (2021)، ودراسة البطري (2023)، ونتائج دراسة الضبياني، والعنسي، وشداد (2018).

3- عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

ونصه" **هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء في واقع الأداء وفقاً لمتغيرات: النوع، التخصص، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة؟**

أ- الفروق وفقاً لمتغير النوع:

جدول (16) يبين نتائج اختبار(T) لعينتين مستقلتين لمعرفة الفروق بين متوسطات استجابات عينة البحث حول واقع الأداء تبعاً لمجالات (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات) وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي.

المجال	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى دلالة	الدلالة اللفظية
البحث العلمي	ذكر	132	2.61	0.54	1.150	.251	لا توجد فروق
	أنثى	48	2.52	0.53			
الشراكة المجتمعية	ذكر	132	1.82	0.76	4.283	.000	توجد فروق
	أنثى	48	1.42	0.56			
الدورات التدريبية	ذكر	132	1.98	0.71	1.557	.121	لا توجد فروق
	أنثى	48	1.82	0.63			
تقديم الاستشارات	ذكر	132	2.33	0.63	3.487	.001	توجد فروق
	أنثى	48	2.01	0.59			

يتضح من الجدول رقم (16) السابق أن:

- قيمة (T) الناتجة عن الفروق بين متوسطي المتغيرين حول مجالي (البحث العلمي، والدورات التدريبية) كانت (1.150، 1.557) على التوالي ودلالة (0.251، 0.121) على التوالي وهي غير دالة إحصائياً كونهما أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي أن مستوى توافر متطلبات (البحث العلمي والدورات التدريبية) لا يختلف باختلاف النوع الاجتماعي لدى عينة البحث.

- قيمة (T) الناتجة عن الفروق بين متوسطي المتغيرين حول مجالي (الشراكة المجتمعية، تقديم الاستشارات) كانت (4.283، 3.487) على التوالي وبمستوى دلالة (0.000، 0.001) على التوالي كذلك، وهي دالة إحصائياً كونهما أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وتظهر الفروق لصالح الذكور، أي أن مستوى توافر متطلبات (الشراكة المجتمعية، تقديم الاستشارات) لدى الذكور أكثر من الإناث.

وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة الأحمدي (2014)، والتي أشارت إلى وجود فروق دالة إحصائياً لصالح أعضاء هيئة التدريس الذكور في ممارستهم لأدوارهم المنية.

وقد يرجع السبب في ذلك إلى قدرة أعضاء هيئة التدريس الذكور على تحمل مشاق العمل الميداني لا سيما ما يتطلب الالتحام بالمجتمع كالشراكة المجتمعية، وتقديم الاستشارات أكثر من أعضاء هيئة التدريس الاناث.

ب- الفروق وفقاً لمتغير التخصص:

جدول رقم (17) يبين نتائج اختبار(T) لعينتين مستقلتين لمعرفة الفروق بين متوسطات استجابات عينة البحث حول واقع الأداء تبعاً لمجالات (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات) وفقاً لمتغير التخصص.

المجال	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى دلالة	الدلالة اللفظية
البحث العلمي	علوم إنسانية	109	2.62	0.50	1.260	.209	لاتوجد فروق
	علوم تطبيقية	71	2.53	0.59			
الشراكة المجتمعية	علوم إنسانية	109	1.76	0.76	1.147	.253	لاتوجد فروق
	علوم تطبيقية	71	1.64	0.69			
الدورات التدريبية	علوم إنسانية	109	2.01	0.71	2.052	.041	توجد فروق
	علوم تطبيقية	71	1.82	0.66			
تقديم الاستشارات	علوم إنسانية	109	2.27	0.68	.800	.424	لاتوجد فروق
	علوم تطبيقية	71	2.20	0.56			

يتضح من الجدول رقم (17) السابق أن:

- قيمة (T) الناتجة عن الفروق بين متوسطي المتغيرين حول مجالات (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، تقديم الاستشارات) كانت (1.260، 1.147، 0.800) على التوالي وبمستوى دلالة (0.209، 0.253، 0.424) على التوالي كذلك، وهي غير دالة إحصائياً كونهم أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي أن مستوى توافر متطلبات (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، تقديم الاستشارات) لا يختلف باختلاف التخصص العلمي لدى عينة البحث.

- قيمة (T) الناتجة عن الفروق بين متوسطي المتغيرين حول مجال (الدورات التدريبية) كانت (2.052) وبمستوى دلالة (0.041)، وهي دالة إحصائياً كونها أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وتظهر الفروق لصالح الذكور، أي أن مستوى توافر متطلبات (الدورات التدريبية) لدى الذكور أكثر من الإناث.

ويُرجع الباحث ذلك إلى المرونة التي تتوفر لدى الرجال في سهولة المشاركة في الندوات والمحاضرات والورش التدريبية ذات العلاقة، فبالرغم من أن الإناث يتمتعن بتكافؤ الفرص، إلا أن العديد منهن ما زلن يجدن أنه من الصعب أن يبقين خارج المنزل لفترة

أكثر أو تساوي الرجال، وأن يوفقن بين مسؤوليات الأسرة والدراسة والتدريس، وحضور الدورات التدريبية

ج- الفروق وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية:

جدول رقم (18) يبين نتائج اختبار التباين الأحادي(F) لعينتين مستقلتين لمعرفة الفروق بين متوسطات استجابات عينة البحث حول واقع الأداء تبعاً لمجالات (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات) وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية.

المجال	الرتبة الأكاديمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتائج اختبار One Way A Nova		الدلالة اللفظية
					قيمة (F)	مستوى الدلالة	
البحث العلمي	أستاذ مساعد	90	2.69	0.49	3.762	.025	توجد فروق
	أستاذ مشارك	57	2.50	0.58			
	أستاذ	33	2.50	0.52			
الشراكة المجتمعية	أستاذ مساعد	90	1.92	0.79	8.349	.000	توجد فروق
	أستاذ مشارك	57	1.49	0.71			
	أستاذ	33	1.65	0.52			
الدورات التدريبية	أستاذ مساعد	90	2.09	0.73	5.081	.007	توجد فروق
	أستاذ مشارك	57	1.79	0.72			
	أستاذ	33	1.84	0.47			
تقديم الاستشارات	أستاذ مساعد	90	2.09	0.73	1.469	.232	لا توجد فروق
	أستاذ مشارك	57	1.79	0.72			
	أستاذ	33	1.84	0.47			

يتضح من الجدول رقم (18) السابق أن:

- قيمة (F) الناتجة عن الفروق بين متوسطات استجابات عينة البحث وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية حول مجال متطلبات (تقديم الاستشارات) والبالغة (1.469) وبمستوى دلالة (0.232)، غير دالة إحصائياً؛ كونها أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي أن مستوى توافر متطلبات (تقديم الاستشارات) لا يختلف باختلاف الرتبة الأكاديمية لدى عينة البحث.

- قيمة (F) الناتجة عن الفروق بين متوسطات استجابات عينة البحث وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية حول مجالات متطلبات (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الدورات التدريبية) والبالغة (3.762، 8.349، 5.081) على التوالي، وبمستوى دلالة (0.025، 0.000، 0.007)، دالة إحصائياً كونهم أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وتشير إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الدورات التدريبية) يُعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، ولمعرفة اتجاه تلك الفروق استخدم اختبار المقارنة البعدية (LSD) وكانت النتائج كما يبينها الجدول الآتي:

جدول رقم (19) يبين اختبار المقارنة البعدية(LSD) البعدي لمعرفة اتجاه الفروق الناتجة عن اختبار التباين الأحادي حول واقع الأداء تبعاً لمجالات (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الدورات التدريبية) وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية.

المجال	الرتبة الأكاديمية (I)	الرتبة الأكاديمية (J)	الفروق بين المتوسطات (I-J)	Sig.	لصالح
البحث العلمي	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	.19081*	.016	أستاذ
		أستاذ	.19317*	.036	
	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	-.19081-*	.016	
		أستاذ	.00235	.980	
	أستاذ	أستاذ مساعد	-.19317-*	.036	
		أستاذ مشارك	-.00235-	.980	
الشراكة المجتمعية	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	.42689*	.000	أستاذ مشارك
		أستاذ	.26871*	.031	
	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	-.42689-*	.000	
		أستاذ	-.15819-	.222	
	أستاذ	أستاذ مساعد	-.26871-*	.031	
		أستاذ مشارك	.15819	.222	
الدورات التدريبية	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	.30186*	.003	أستاذ مشارك
		أستاذ	.25619*	.031	
	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	-.30186-*	.003	
		أستاذ	-.04566-	.712	
	أستاذ	أستاذ مساعد	-.25619-*	.031	
		أستاذ مشارك	.04566	.712	

بينت نتائج اختبار المقارنة البعدية أن:

- الفروق في مجال: متطلبات البحث العلمي كانت بين الرتبة الأكاديمية (أستاذ) وكلاً من الرتبة الأكاديمية (أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) ولصالح الرتبة الأكاديمية (أستاذ)، ويُرجع الباحث ذلك إلى أن البحث العلمي قد منح الأستاذ مزيدًا من الفرص للترقية، مما قد يشجع أعضاء هيئة التدريس بالرتبة الأكاديمية أستاذ على التركيز على البحث العلمي، ويرجع ذلك إلى أن البحث العلمي يُعد من أهم الأنشطة التي تساهم في تقدم الجامعة، ويُعد من أهم المعايير التي تُستخدم في تقييم أعضاء هيئة التدريس.

- الفروق في مجال: متطلبات الشراكة المجتمعية بين الرتبة الأكاديمية (أستاذ مشارك) وكلاً من الرتبة الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مساعد) ولصالح الرتبة الأكاديمية (أستاذ مشارك)، ويُرجع الباحث ذلك إلى أن الأستاذ المشارك بحاجة إلى تطوير مهاراته وخبراته فيعمل جاهداً لبلوغ ذلك، وذلك لأن الشراكة المجتمعية تساهم في تطويريهم، وتُمنحهم الفرصة للمشاركة في

أنشطة تخدم المجتمع، مما يساهم في تطوير مهاراتهم وخبراتهم، فمثلًا، عندما يشارك عضو هيئة التدريس في أنشطة شراكة مجتمعية تتطلب منه العمل مع أفراد المجتمع، فإنه يُطور مهاراته في التواصل والتفاعل مع الآخرين، ولذلك، فإن الشراكة المجتمعية تُعد فرصة مهمة لأعضاء هيئة التدريس بالرتبة الأكاديمية أستاذ مشارك للتطوير المهني، وبشكل عام، فإن متطلبات الشراكة المجتمعية بالنسبة للرتبة الأكاديمية الأستاذ المشارك تُعد من المعايير المهمة التي تُستخدم في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، وتُساهم في تعزيز دور الجامعة في خدمة المجتمع.

– الفروق في مجال: متطلبات الدورات التدريبية كانت بين الرتبة الأكاديمية (أستاذ مشارك) وكلاً من الرتبة الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مساعد) ولصالح الرتبة الأكاديمية (أستاذ مشارك)، ويُرجع الباحث ذلك إلى أن الدورات التدريبية تعكس التزام عضو هيئة التدريس بالتطوير المهني، حيث تُعد عملية التطوير المهني من أهم المسؤوليات التي يتحملها أعضاء هيئة التدريس، حيث تُساهم عملية التطوير المهني في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس، وتعزيز قدرتهم على التفاعل مع التغيرات التي تحدث في مجال تخصصهم، وتعد الدورات التدريبية أحد أهم الأنشطة التي يمكن لأعضاء هيئة التدريس من خلالها تحقيق أهداف عملية التطوير المهني، فعندما يشارك عضو هيئة التدريس في دورات تدريبية، فإنه يُظهر التزامه بالتطوير المهني، ويعزز فرصه في الترقية إلى رتبة أعلى وهذا ما جعل الفروق لصالح رتبة الأستاذ مشارك .

د– الفروق وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:

جدول رقم (20) يبين نتائج اختبار التباين الأحادي(F) لعينتين مستقلتين لمعرفة الفروق بين متوسطات استجابات عينة البحث حول واقع الأداء تبعاً لمجالات (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات) وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.

المجال	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتائج اختبار One Way A Nova		الدلالة اللفظية
					قيمة (F)	مستوى الدلالة	
البحث العلمي	أقل من 5 سنوات	69	2.74	0.48	8.327	.000	توجد فروق
	من 5 إلى أقل من 10	64	2.42	0.46			
	10 سنوات فأكثر	47	2.58	0.64			
الشراكة المجتمعية	أقل من 5 سنوات	69	1.74	0.74	2.765	.065	لا توجد فروق
	من 5 إلى أقل من 10	64	1.58	0.69			
	10 سنوات فأكثر	47	1.86	0.76			
الدورات التدريبية	أقل من 5 سنوات	69	1.94	0.69	1.270	.283	لا توجد فروق
	من 5 إلى أقل من 10	64	1.85	0.65			
	10 سنوات فأكثر	47	2.04	0.74			
	أقل من 5 سنوات	69	2.29	0.61	6.137	.003	توجد فروق

المجال	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتائج اختبار One Way A Nova		الدلالة اللفظية
					قيمة (F)	مستوى الدلالة	
تقديم الاستشارات	من 5 إلى أقل من 10	64	2.06	0.58			
	10 سنوات فأكثر	47	2.42	0.69			

يتضح من الجدول رقم (20) السابق أن:

- قيمة (F) الناتجة عن الفروق بين متوسطات استجابات عينة البحث وفقاً لمتغير سنوات الخبرة حول مجالي متطلبات(الشراكة المجتمعية، والدورات التدريبية) والبالغة (2.765، 1.270) على التوالي وبمستوى دلالة(0.065، 0.283)، غير دالة إحصائياً كونهما أكبر من مستوى الدلالة المعنوية(0.05)، أي أن مستوى توافر متطلبات(الشراكة المجتمعية، والدورات التدريبية) لا يختلف باختلاف سنوات الخبرة لدى عينة البحث.

- قيمة (F) الناتجة عن الفروق بين متوسطات استجابات عينة البحث وفقاً لمتغير سنوات الخبرة حول مجالي متطلبات (البحث العلمي، تقديم الاستشارات) والبالغة (8.327، 6.137) على التوالي، وبمستوى دلالة (0.000، 0.003)، دالة إحصائياً كونهما أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وتشير إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول (البحث العلمي، تقديم الاستشارات) يُعزى لمتغير سنوات الخبرة. ولمعرفة اتجاه تلك الفروق استخدم اختبار المقارنة البعدية (LSD) وكانت النتائج كما يبينها في الجدول الآتي:

جدول رقم (21) يبين اختبار المقارنة البعدية(LSD)البعدي لمعرفة اتجاه الفروق الناتجة عن اختبار التباين الأحادي حول واقع الأداء تبعاً لمجالات (البحث العلمي، تقديم الاستشارات) وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.

المجال	سنوات الخبرة (I)	سنوات الخبرة (J)	الفروق بين المتوسطات (I–J)	Sig.	لصالح
البحث العلمي	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	.32420*	.000	من 5 الى أقل من 10 سنوات
		10سنوات فأكثر	.15937	.066	
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	-.32420-*	.000	
		10سنوات فأكثر	-.16483-	.062	
	10سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	-.15937-	.066	
		من 5 إلى أقل من 10 سنوات	.16483	.062	
		من 5 إلى أقل من 10 سنوات	.22955*	.017	

تقديم الاستشارات	أقل من 5 سنوات	10سنوات فأكثر	-.12633-	.224	من 5 الى أقل من 10 سنوات
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	-.22955-*	.017	
		10سنوات فأكثر	-.35589-*	.001	
	10سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	.12633	.224	
		من 5 إلى أقل من 10 سنوات	.35589*	.001	

بينت نتائج اختبار المقارنة البعدية أن:

- الفروق في مجال: متطلبات البحث العلمي كانت بين ذوي سنوات الخبرة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) وسنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات - 10 سنوات فأكثر) ولصالح سنوات الخبرة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، ويرجع الباحث ذلك إلى أن عملية البحث العلمي تُعد من أهم المسؤوليات التي يتحملها أعضاء هيئة التدريس، حيث تُساهم عملية البحث العلمي في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس، وتعزيز قدرتهم على التفاعل مع التغيرات التي تحدث في مجال تخصصهم، وتعد سنوات الخبرة مؤشرًا على التزام أعضاء هيئة التدريس بالبحث العلمي، حيث تُظهر سنوات الخبرة المتوسطة أن عضو هيئة التدريس يركز على البحث العلمي، ويسعى إلى تطوير مهاراته وخبراته في هذا المجال.
- الفروق في مجال: متطلبات تقديم الاستشارات كانت بين ذوي سنوات الخبرة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) وسنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات - 10 سنوات فأكثر) ولصالح سنوات الخبرة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، ويرجع الباحث ذلك إلى أن عملية تطوير المهارات والقدرات المهنية تُعد من أهم المسؤوليات التي يتحملها أساتذة الجامعات، حيث تُسهم هذه العملية في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس، وتعزيز قدرتهم على مواكبة التغيرات التي تحدث في مجال تخصصهم، وتعد الاستشارات فرصة مهمة لأصحاب الخبرات المتوسطة من أساتذة الجامعات لتنمية مهاراتهم وقدراتهم المهنية.

رابعاً: ملخص النتائج والتوصيات والمقترحات:

أ- ملخص النتائج والاستنتاجات:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات أهمها:

1. توافر متطلبات البحث العلمي في واقع أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة تراوح بين (1.78- 3.57) وبنسبة (35.60%- 71.40%) ويقابل مستوى توافر (ضعيف جداً إلى عالٍ) لفقرات المجال، ويتضح أن مستوى توافر متطلبات البحث العلمي في واقع أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء اقتصاد المعرفة بشكل عام كانت (ضعيفة).
2. توافر متطلبات الشراكة المجتمعية في واقع أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة تراوح بين (1.67- 1.81) وبنسبة (32.40%- 36.20%) ويقابل مستوى توافر (ضعيف جداً

إلى ضعيف) لفقرات المجال، وإجمالاً فإن المتوسط الإجمالي لفقرات المجال كانت (ضعيف جداً).

3. توافر متطلبات الدورات التدريبية في واقع أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة تراوح بين (1.71- 2.50) وبنسبة (34.20%- 50.00%) ويقابل مستوى توافر (ضعيف جداً إلى ضعيف)، وإجمالاً فإن المتوسط الاجمالي لفقرات المجال كانت (ضعيفة).
4. توافر متطلبات التقدير الاستشارات في واقع أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة تراوح بين (1.71- 3.18) وبنسبة (34.20%- 63.60%) ويقابل مستوى توافر (ضعيف جداً إلى متوسط)، وإجمالاً فإن المتوسط الاجمالي لفقرات المجال كانت (ضعيفة).
5. توافر المتطلبات في واقع أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بمجالات (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات) إجمالاً ضعيفة، حيث حصلت على متوسط إجمالي(2.12) بنسبة(42.40%)، وأظهرت نتائج البحث أن أعلى توافر للمتطلبات تمثل في مجال البحث العلمي، حيث حصل على متوسط حساب(2.58) وبنسبة(51.60%) وبمستوى ضعيف، يليه مجال تقديم الاستشارات بمتوسط حسابي(2.24) وبنسبة(44.80%) وبمستوى توافر ضعيف، وبالترتيب الثالث جاء مجال الدروات التدريبية بمتوسط حسابي(1.93) وبنسبة توافر(38.60%) وبمستوى ضعيف، بينما مجال الشراكة المجتمعية فجاء بالترتيب الأخير بمتوسط حسابي(1.71) وبنسبة توافر(34.20%) وبمستوى توافر ضعيف جداً.
6. توجد فروق بين متوسطي المتغيرين حول مجالي (الشراكة المجتمعية، تقديم الاستشارات) كانت (4.283، 3.487) على التوالي وبمستوى دلالة (0.000، 0.001) على التوالي كذلك، وهي دالة إحصائياً كونهما أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وتظهر الفروق لصالح الذكور، أي أن مستوى توافر متطلبات (الشراكة المجتمعية، تقديم الاستشارات) لدى الذكور أكثر من الإناث.
7. توجد فروق بين متوسطي المتغيرين حول مجال (الدورات التدريبية) كانت (2.052) وبمستوى دلالة (0.041)، وهي دالة إحصائياً كونها أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وتظهر الفروق لصالح الذكور، أي أن مستوى توافر متطلبات (الدورات التدريبية) لدى الذكور أكثر من الإناث.
8. الفروق في مجال: أهمية توافر متطلبات الدورات التدريبية بين الرتبة الأكاديمية (أستاذ) وكلاً من الرتبة الأكاديمية (أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) ولصالح الرتبة الأكاديمية (أستاذ).
9. الفروق في مجال: أهمية توافر متطلبات الدورات التدريبية كانت بين الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد) وكلاً كم الرتبة الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك) ولصالح الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد)، أي أن أعضاء عينة البحث من الرتبة الأكاديمية أستاذ يرون أهمية توافر متطلبات

(البحث العلمي، والدورات التدريبية) أكثر مما جاء في عينة البحث من الرتبة الأكاديمية (أستاذ مشارك ، أستاذ مساعد)، 10- ويرى عينة البحث من الرتبة الأكاديمية أستاذ مساعد أهمية توافر متطلبات تقديم الاستشارات أكثر مما جاء في عينة البحث من الرتبة الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك).

ب- التوصيات

بناءً على النتائج التي قدمها البحث يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. توفير ميزانيات خاصة للبحث العلمي لتشجيع أعضاء هيئة التدريس لممارسة أدوارهم وإجراء المزيد من البحوث العلمية التي تلبي حاجات المجتمع.
2. ربط النشاط البحثي بحاجات التطور الاقتصادي، وذلك من خلال تنظيم برامج تعاون بين الجامعة والمراكز البحثية، والقطاعين الحكومي والخاص.
3. وضع خطط مستقبلية للجامعات اليمنية، تهدف لتطوير مهارات وأدوار أعضاء هيئة التدريس في ضوء اقتصاد قائم على المعرفة.
4. العمل على تعزيز ثقة المجتمع بالبرامج التي تقيمها الجامعات اليمنية الحكومية، من خلال وسائل الاعلام المختلفة لأهمية ذلك في استمرارية ونجاح هذه البرامج في تحقيق غايتها.
5. مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية في إعداد البرامج التدريبية حتى يكون مضمون المادة التدريبية ذا صلة مباشرة بتخصص عضو هيئة التدريس في الجامعات.
6. إعطاء أولوية لتسويق الخدمات الاستشارية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وبيان ما يمكن أن يقدمه عضو هيئة التدريس من استشارات، وتوضيح مدى أهمية تلك الاستشارات ومردوداتها.
7. تذليل الصعوبات لأعضاء هيئة التدريس، مما يشجعهم على أداء أدوارهم في مجالات (البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات) في ضوء اقتصاد المعرفة.

ج- المقترحات:

بناءً على الاستنتاجات والتوصيات التي قدمها البحث يمكن تقديم المقترحات، وذلك بإجراء المزيد من الدراسات في مجال اقتصاد المعرفة بمختلف مجالات التعليم:

1. الأداء البحثي للجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة.
2. تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية والأهلية في ضوء اقتصاد المعرفة.
3. الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء اقتصاد المعرفة.
4. درجة امتلاك القيادات الأكاديمية بالجامعات اليمنية لمفاهيم الاقتصاد المعرفي.
5. أساليب التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في كيات التربية بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء مجتمع المعرفة من خلال وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
6. واقع برامج التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة من خلال وجهة نظرهم.

7. الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

8- واقع تسويق المنتجات المعرفية بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية.

المراجع:

[1] أبو الشامات، محمد أنس (2012): اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية**، ع 1، ج 28.

[2] الأحمدي، الاء (2014): الأدوار المهنية لأعضاء هيئة التدريس وسبل الارتقاء بها لمواكبة متطلبات مجتمع المعرفة بجامعة أم القرى، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الادارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى.

[3] البطري، محمد صالح حسن (2023): تفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الحكومية الناشئة "تصور مقترح"، **مجلة الأندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية**، اليمن، ع71، ج10.

[4] البنك الدولي (2010): **تقرير حول وضع التعليم الفرص والتحديات**، صنعاء، اليمن.

[5] جامعة صنعاء (2018 – 2019): **التقرير السنوي الصادر عن جامعة صنعاء المقدم لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي**، صنعاء، اليمن.

[6] الحاج، أحمد محمد (2012) :**اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره في البلاد العربية**، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

[7] الحبيشي، صادق عسكر محمد مهيوب (2022): أنموذج مقترح لنظام التحالف بين المؤسسات التعليمية في إعادة هيكلة نظم التعليم باليمن وفق متطلبات ركائز المعرفة، **رسالة دكتوراه**، قسم الادارة وأصول التربية، كلية التربية، جامعة إب، اليمن.

[8] الحدابي، داوود عبدالملك (2014): **تشخيص الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي**، مشروع الرؤية المتكاملة للتعليم في اليمن، صنعاء، اليمن.

[9] حسن، أميرة محمد علي أحمد (2020): واقع التحول نحو اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، **المجلة العربية للتربية النوعية**، مايو، ج 4، ع 13، 141 – 162، مصر.

[10] الحمزي، ابراهيم احمد محمد (2010): تصور مقترح للبحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في ضوء توجهات اليمن نحو اقتصاد المعرفة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، إدارة وتخطيط تربوي، صنعاء.

[11] حميد، محمد عبدالله (2013)، تصور مقترح لتطوير الأداء البحثي للجامعات اليمنية، **مجلة جامعة الناصر**، ع1، صنعاء، اليمن.

[12] ردمان، محمد أحمد يحيى (2020): دور المراكز البحثية في جامعة صنعاء في تحقيق التنمية المستدامة، **مجلة كلية التربية ببنها**، ع124، مج31، مصر.

[13] الرشيدي، فواز دهيم والسرحان، خالد علي (2020): واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، **المجلة التربوية الأردنية**، دار المنظومة، 30 يونيو، ع2، ص 1 – 20، الأردن.

[14] الضبياني، والعنسي، عبد الرحمن، وشداد، يوسف (2018): دور جامعة ذمار في خدمة المجتمع من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس، **مجلة العلوم الإنسانية لجامعة محمد خضير بسكرة**، ع 5، 117 – 137.

[15] عبدالله، عبدالكريم عبدالواحد احمد (2018): تقييم أداء الجامعات الأهلية في ضوء اقتصاد المعرفة، **رسالة ماجستير**، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة صنعاء.

[16] عبدالقادر، علويه حسن عبدالله (2020): مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الدول العربية تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، **المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية**، ج 4، ع 12، جامعة النيلين، السودان.

[17] عبدالمعطي، أحمد حسين (2008): **فلسفة إعداد المعلم في ضوء التحديات المعاصرة**، القاهرة، دار السحاب.

[18] العجمي، محمد (2007): **التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل**، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

[19] العروسي، عبدالسلام أحمد حسين (2012): ادارة المعرفة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات اليمنية الحكومية، **رسالة ماجستير**، قسم إدارة وتخطيط تربوي، كلية التربية، جامعة صنعاء.

[20] العزيزي، محمود عبده، والحدابي، داود عبدالملك (2018): واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، دراسة ميدانية في جامعتي صنعاء والعلوم والتكنولوجيا الأهلية، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، ج 11، ع 33.

[21] العريقي، عائدة محمد مكرد علوان (2006): دراسة تقويمية لدور الجامعات اليمنية في مجال خدمة المجتمع في ضوء الخبرات العالمية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم أصول التربية، كلية التربية، القاهرة.

[22] علة، مراد (د.ت): **جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة**، دراسة تحليلية نظرية استرجع من

[23] http، //iefpedia.com/arab/wp-pdf،content/uploads/2011/12/mourad-lllah

[24] فيروز، نعمان أحمد علي (2022): متطلبات الاستثمار الرشيد في التعليم العالي اليمني لبناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة، **مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية**، جامعة الاندلس للعلوم والتقنية، صنعاء، ع 57، ج 9.

[25] المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2014): **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله أنواعه**، الأمانة العامة، صنعاء، اليمن.

[26] مرسي، محمد منير (2002): **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**، القاهرة، عالم الكتب.

[27] المؤتمر العلمي الأول للتطوير الأكاديمي وضمان الجودة (2018): المنعقد في جامعة صنعاء خلال الفترة 28-29نوفمبر، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة**، ج 6، ع 10).

[28] نجم، عبود نجم (2005): **إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات**، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

[29] الوادعي، سعيد صالح (2020): تصور مقترح لتطوير الاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، **رسالة دكتوراه**، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية.

[30] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2020): **تحليل الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية**، صنعاء.

[31] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2006): **الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية: خطة العمل المستقبلية (2006 – 2010)**، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

[32] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2020): **تحليل الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية**، صنعاء.

[33] الهاشمي، عبدالرحمن، والعزاوي، فائزة محمد (2007): **المنهج والاقتصاد المعرفي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

[34] 33- Ecosid « dialogues autour de la performance en entreprise »، édition harmattan، Paris، 1999، p18.

[35] 34- Suciu، M. C.: Dreagulanescu، I. V.: Ghitiu. A. piciorus، L. & Imbrisca. (2011). Universities، Role In Knowledge، Based، Economy. Impliications for، Romanian Economics Higher Education، **Amfiteatru Economic Journal**، 13(30): PP 420-436.